# لماذا نجح اليابانيون وفشل العرب..؟!

زيد بلال

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

يكثر كتّاب ما يسمى بالنهضة والدعاة للتغيير الحضاري التمثيل بتجارب اليابان خاصة والنمور الآسيوية والصين وغيرهم؛ للتدليل على إمكانية خروج العرب من طور التخلف.

مع استغراق هذه النظرة في المادية والدنيوية، لكننا سنسايرهم ونبين أوجه القصور، فهم يقعون في كثير من الخلط والتلبيس والغلط:

١ -النظرة الانبهارية غير المنطقية في أكثر البحوث لبعض التجارب حتى سموا تجربة اليابان مثلا بـ "المعجزة اليابانية الخارقة"، سواء إبان عصر الميجي في القرن التاسع عشر أو ما بعد الحرب العالمية الثانية.

تغيب النظرة الموضوعية الفاحصة الناقدة عن أغلب هذه البحوث.

كما أن انبهاريتها والافتتان بها يقود -إذا حصل وفكرنا بهذه الطريقة- للاستنساخ العقيم والتقليد الساذج العاجز، والذي مآله الفشل ولابد؛ فلكل تجربة خصوصيتها وفرادتها وتميزها وخلفياتها الفكرية والعقدية والتاريخية والقيمية.

تقليد الأشياء يقود إلى تقليد الأفكار ثم تقليد القيم، والتقليد هو سبيل موت الأمم وفناء الحضارات وتمزيق الجماعات البشرية، كما يقول غير باحث.

لا وجود للطفرات غير المفهومة، والمعجزات التي تفارق سنن الكون، والعقول التي تفوق البشر.

ثم لا وجود للتجربة الجاهزة القابلة للاستنساخ؛ هذا قتل عمد للقدرة على التجديد والابتكار والمبادرة والتطوير، وهو أيضا تحويل النموذج لسلطان قاهر آسر، يسلب الأمة الفعل الحضاري ويحولها إلى لغة المقايسة والتقليد الأعمى والمحاكاة .. والتاريخ لا يعيد نفسه.

النموذج يعمل لنفسه هو، ويحقق أهدافه هو، ويلامس غاياته هو.

وإن الانهزام النفسي والتبعية الثقافية والانسحاق الحضاري الذي يرزح فيه قومنا ما زال هو هو سواء كان للشرق أم للغرب.

ولو سأل سائل:

ما هو السبب النفسي للغزو؟

لقلنا: لا يوجد غزو في التاريخ، إلا بشعور الأمة الغازية بعزتها واستعلائها ورفعتها على غيرها .

وإذا فقد المسلم شعور العزة والاستعلاء لديه= فقد فاعليته في الوجود، وصار مجرد متسول لأفكار الآخرين وقيمهم!..

فالقصد أنها ليست معجزة خارقة ونموذجا يحتذى، بل تجربة بشرية وقصة نجاح "مادي" فجرت طاقات الإنسان "المادية"، ومنتج تاريخي يخضع لعوامل الزمان والمكان والبيئة، ودورة حضارية فيها الصعود والانحدار، والسلبيات والإيجابيات.

ولكم فشلت محاولات علمية يابانية في طريق النهوض، كالفشل في محولات تصنيع النسيج في مصنع الأدوات الحكومية، وإغلاق مصانع الصهر المعدنية ومصانع الحديد والصلب، وانهيار الشركات وافلاس مصانع القطن، وأصيب كثير من العاملات بالأمراض كالسل نتيجة عدد ساعات العمل الطويلة، وامتلأت العشرون سنة الأولى من تاريخ تصنيع اليابان في نهاية القرن التاسع عشر بالمآسي وهروب العمال ونقص المهندسين.

وغير ذلك من المحاولات الخاطئة والفاشلة والقاسية الكثيرة في طريق انتاج البضائع والآلات التامة الصنع محليا.

بل وصل بها مدى التحديث والتسلح العالي للتحول لدولة إمبريالية طاغوتية، وبناء إنسان ياباني عنصري معلمن يعمل ضمن العسكرتاريا الإمبراطورية المتطرفة، والتي تقتل وتستبيح وتغتصب وتسحق كل ما حولها كما حصل مع كوريا والصين وغيرهما، وكان هذا التوسع الإمبريالي أيضا من أهم أسباب النمو الاقتصادي السريع بما نهبته اليابان من ثروات الدول المحتلة وبفتح أسواقها الكبيرة بالقوة المسلحة.

فهل هذا النموذج بكامله هو ما يراد الوصول له..؟!

وهل تصح مقارنة دولة إمبريالية بدول وقعت تحت احتلال القوى العظمى ثم تحت إدارة عملائها..؟!

٢ -التغافل عن الفروقات الحضارية الكبرى بين هذه التجارب وبين الواقع العربي الرازح تحت الاحتلال والديكتاتورية العسكرية والمراوح بينهما؛ وكلاهما عدو للشعوب.

اليابان لم تبدأ نهضتها في عصر الميجي، بل سبق ذلك ثلاثة قرون مستمرة إبان عصر أسرة توكوغاوا (١٦٠٣- ١٨٦٨) من السلام الآمن بعد حرب أهلية دامت قرنا من الزمان، وكانت

هذه القرون بلا تدخل خارجي، مع التماسك الاجتماعي، والموارد البشرية المتوفرة، والنمو الاقتصادي والتعليمي الرهيب، والمراكمة الفكرية الطويلة، والانفاق المنخفض على التسلح مقارنة مثلا بمحمد علي وإسماعيل.

(كانت نسبة التعليم في الذكور قبل إصلاحات ١٨٦٨ تبلغ ٤٠% ، وهي تفوق النسبة في بريطانيا حينها) "أصول التحديث في اليابان" لمحمد أعفيف.

فكان من الطبيعي جدا أن يكون عدد المتعلمين في ١٩٠٧ هو ٩٧% من الشعب الياباني، ونسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية في ١٩١٠ هو ١٠٠.%

هذا حصيلة ذاك ونتيجته الطبيعية.

(حتى الصناعات العسكرية الثقيلة لم تبدأها حكومة الميجي من الصفر، بل في أواخر عهد توكوغاوا أقيمت أفران صهر الحديد على الطراز الهولندي لصناعة المدافع، وكذلك ترسانة لبناء السفن التجارية وصناعة السفن الحربية استعانة بالخبرة الفرنسية، ناهيك عن المناجم والمدارس الهندسية والفنية لإعداد كوادر المؤسسات الصناعية، ونواة الجيش الياباني المحترف، والذي جرى توسعته ومده بالأدوات الحربية اللازمة فقط) .

كما ذكر د. رؤوف عباس حامد في "النهضة اليابانية الحديثة ."

(حصل نمو اقتصادي غير مسبوق، وتوسع ديموغرافي فاق كل دول العالم؛ فكان عدد سكان اليابان يبلغ ٣٠ مليونا في القرن السابع عشر، انتشار العمران وتوسع المعرفة بالقراءة والكتابة وازدهار دور النشر التي بلغت ٣ آلاف دار، وبلغت محلات إعارة الكتب ٨٠٠ محل، وتنظيم قانون المدارس لتصبح نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية عام ١٩٠٣ تصل إلى ٩٠%، وتمت مأسسة مشروع ترجمة الكتب الأجنبية الذي دشن في ١٨١١، والتزام شجونة توكوغاوا بسياسة منع دخول المبشرين النصارى وحظر الديانة المسيحية -فلم تتعدد طوائف المجتمع -

انعكس كل ذلك على نمو الاقتصاد في مختلف القطاعات، والبنية التحتية والعمران.

تنامي سكان الحواضر .. فقد بنيت في هذه الفترة ٢٠٠ قلعة و٤٠ مدينة ذات مرافئ بحرية ضخمة.

بما يؤكد بروز ملامح حياة حضرية ذات أنماط اجتماعية واقتصادية وثقافية متطورة يسودها الترابط العائلي والعمل الجماعي.

كانت مدن كيوتو وأوساكا وايدو (طوكيو) من المدن المليونية سكانا وذات تبادل اقتصادي ضخم، مع كثرة لافتة في المؤسسات التعليمية ونشاطها).

بتصرف من "التجربة اليابانية" بو نعمان.

ونقل الأخير عن فرانك جيني في بحثه "الميجي: ثورة ثقافية، الثورة الإصلاحية في اليابان" ص١٣٥ قوله:

)كان المجتمع لديه من القوة بحيث لم يكن بإمكان الحكومة القضاء عليه بمجرد إصدار مرسوم أو كبته رسميا ولذلك بقيت روح هذا المجتمع التجاري قائمة في كافة المؤسسات القومية اليابانية حتى يومنا هذا.(

وهذا يذكرنا بفترة ما قبل محمد علي في مصر العثمانية؛ حيث كان المجتمع متماسكا على مشارف نهضة علمية ظهرت تباشيرها، وراجع ما ذكره مثلا الجبرتي في "تاريخه" عن والده ومخترعاته وقصته في تعليم الفرنسيين معروفة مشهورة، ولم يكن الوحيد بالطبع.

وكانوا لا يخضعون لسطوة المماليك واستبدادهم بالكلية، بل الحال بينهما بين شد وجذب، والعلماء في مطالع المتقدمين لرد الحقوق.

ذكر الجبرتي في حوادث ١٢٠١ الموافق ١٧٦٨حين نهب حسين بيك بيت أحمد سالم الجزار «حتى مصاغ النساء والفراش ورجع والناس تنظر إليه» أنه:

»ثارت جماعة من أهالي الحسينية بسبب ما حصل في أمسه من حسين بك، وحضروا إلى الجامع الأزهر ومعهم طبول، والتفَّ عليهم جماعة كثيرة من العامة والجعيدية وبأيديهم نبابيت ومساوق.

وذهبوا إلى الشيخ الدردير فوافقهم وساعدهم بالكلام وقال لهم: أنا معكم فخرجوا من نواحي الجامع وقفلوا أبوابه وطلع منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول وانتشروا بالأسواق في حالة منكرة، وأغلقوا الحوانيت .

وقال لهم الشيخ الدردير: في غد نجمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم، وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ونموت شهداءً أو ينصرنا الله عليهم.(

أما عن عمران المدينة:

)فقد زاد بشكل كبير طوال الفترة المذكورة، فيذكر «أندريه ريمون» في كتابه «المدن العربية الكبرى» أن المساحة المبنية للقاهرة المملوكية لم تزد بحال من الأحوال عن ٤٥٠ هكتارًا، بينما بلغت هذه المساحة في عام ١٧٩٨م (نقلاً عن خرائط وصف مصر للحملة الفرنسية) ٦٦٠ هكتارًا؛ أي زاد حجم عمران المدينة أكثر من ٥٠٪ مما كانت عليه قبل الدخول العثماني.

أما إذا أردنا ذكر هذا التوسع بالأرقام فلدينا إحصائية تشير إلى استحداث ١٤١ مسجدًا ومدرسة وزاوية في الفترة من ١٥١٧م حتى ١٨٠٥م، كما أن لدينا أرقامًا خاصة للمنشآت التجارية والاقتصادية دون المنشآت الأخرى من أسبلة وصهاريج ومساجد وزوايا تساعدنا على فهم التوسع العمراني والاقتصادي للمدينة في القرن العثماني الأول .

فمنذ ضم القاهرة في ١٥١٧ حتى العام ١٦٠٠ ارتفع عدد حمامات المدينة من ٤٤ إلى ٧٥ حمامًا، كما زاد عدد المدارس من ٧٣ إلى ٩٥ مدرسة، والوكالات التجارية من ثلاث إلى ١٠٤، والخانات من ١١ إلى ٢٨ خان، وتراجع عدد القيساريات من ٣٧ إلى ١٤ فقط، فزادت درجة نمو بعض المناطق الاقتصادية إلى ١٠٠٪ في هذه الفترة.

أما قاهرة القرن السابع عشر فنجد لها وصفًا مفعمًا بالحركة، مليئًا بالتكايا والقصور والجوامع والمدارس والحمامات والعمائر الفخمة والحدائق والبرك والأسبلة في رحلة الرحالة العثماني الشهير «أوليا چلبي» المعروفة بعنوان «الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش (١٦٧٢-١٦٨٠)»، [وهو المجلد العاشر من رحلته التي زادت عن أربعة عقود في أقطار الدولة العثمانية وخارجها.([

انظر مقال: "التطور العمراني لمصر تحت حكم العثمانيين" لكريم عبد المجيد.

وقد أفرد غير باحث معاصر ملامح هذه الصحوة قبل أن يقضي عليها نهائيا محمد علي ويجرد الجماهير من كل مقوماتها ويحولهم لعبيد ومسوخ وأقنان تكدح في سبيل مجده ورفعة أسرته، ويراجع في ذلك الاستعباد كتاب خالد فهمي "كل رجال الباشا"، والذي يؤيد قولة البعض: جيش طلع له شعب!

الخلاصة:

اعتبر د. محمد أعفيف فترة توكوغاوا هي القاعدة الأساسية التي انطلق منها اليابانيون ليلحقوا بركب الحضارة الغربية.

وكذلك مسعود الضاهر في "النهضة اليابانية المعاصرة" يؤيد أن السمات الإيجابية الكثيرة التي انطلقت بشكلها الجنيني في مرحلة توكوغاوا هي التي شكلت القاعدة الصلبة لنجاح حركة التحديث في عصر الميجي.

فكان عصر الميجي حصيلة ونتيجة وأثرا أكثر منه بداية وبروزا وبراعة خارقة .

أي أن حركة نهوض اليابان عميقة ومتجذرة مرت عليها قرون، ولذلك حتى ما بعد الحرب العالمية لم تبدأ التجربة من الصفر، وكانت (غير قابلة للارتداد الكامل حتى في أشد ظروف الهيمنة الأمريكية.(

٣ -هذا الخطاب النهضوي الشائع في كتابات مدرسة الإخوان ومن يدور في فلكهم، أي مركزا وهامشا، هو خطاب تبسيطي اختزالي في أغلبه.

فيرجعون مشكلة المشاكل في بلادنا وأس الانهيار لضعف التكوين العلمي والتقني والتخلف التكنولوجي المادي، وربما زاد بعضهم الطين بلة فاعتمد "إشكالية التراث" أصلا من أصول الانهيار، وطالب بحله عبر مقاربات ليبرالية معلمنة في باطنها.

وعدد الكتب والعناوين التي تطالب بحل "إشكالية التراث" كما يسمونها في المكتبة العربية تجل عن الحصر.

بل ساوى بعضهم بين التراث والغرب، واعتبرهما سلطتين مرجعيتين تحكمان الوعي العربي، وتمارسان عليه تأثيرا هائلا إلى الحد الذي تشلان فيه قدرته على التأصيل أو التجديد!

ولذلك يجب -على مذهبهم- إعمال المشرط النقدي في التراث وتنقيته، كما يجب إعماله في المنتج الغربي وتنقيته.

ضياع الهوية وموت الذات في بلادنا والانسحاق الحضاري والنفسي هو أولى مشاكلنا؛ فتحكيم الشريعة في بلادنا بما يتطلبه من إزاحة الحكومات الطاغوتية المتأمركة المتسلطة على الجماهير والمفقرة لها فقرا ممنهجا في كل المجالات، مع نشر الدعوة وبسط الدين الحاكم = هو عمود نهضتنا وعليه تقوم وحدة ذواتنا والتعريف بهوياتنا الحقيقية.

كانت أسرة توكوغاوا والميجي دكتاتوريتين متسلطتين على الشعب الياباني، لكنهما نبعا من داخله ينتميان إليه ويرعيان مصالحه ويطورانه بأقصى طاقتهما.

بينما في حالتنا فالديكتاتوريات العسكرية والعوائل المالكة العميلة فيعملان لدى النظام العالمي وإليه ينتميان وبعقله يفكران، فهما العقبة الكئود الأولى المانعة من كل تحرر وتجديد ونهضة ويقظة، وهذا ما فات أصحاب أطروحات النهضة والحضارة عمدا أو سهوا.

يجب علينا تحديد المشكلة الحقيقية، وإظهارها وإبرازها للناس، ومن ثم صناعة المسلم المقاوم، والذي بعد إزاحة قوات الاحتلال العربية يستطيع بناء الحضارة وتحقيق النهضة الصناعية كما تحلمون.

صناعة الإنسان قبل إنسان الصناعة.

على ذلك الأصل الحامل الكبير والعظيم تقوم المشاريع العلمية وتدريس العلوم التقنية والتكنولوجيا والدخول للعصر الآلي ونفي التخلف والانهيار ومعالجة الفوضى.

وإلا فسنظل ندور في دوائر العبث والفشل؛ إذ ضللنا طريق النهوض والصحوة واليقظة الحقيقية.

-وقد ذكر مسعود الضاهر في "النهضة العربية والنهضة اليابانية" ص٣٠ أن:

الحكومة اليابانية قد اتخذت قرارا في ١٦٣٧ بحظر الديانة المسيحية ثم خاضت حربا دموية ضد المتنصرين اليابانيين على أيدي البعثات الأجنبية، وأغلقوا الموانئ البحرية أمام التجارة الأوروبية؛ لمنع القوى الخارجية ماديا ومعنويا من التسلل.

تمت تصفية الركائز المحلية التي بناها الغرب، وحصر الملاحة الخارجية بسفن الدولة فقط، وتنفيذ عقوبة الإعدام لأي ياباني يبقى في الخارج لمدة خمس سنوات، ومنع الإرساليات الأجنبية من العمل في اليابان، ومنع تصدير الأسلحة اليابانية للخارج، وصدور حكم بإعدام كل إسباني يوجد على الأراضي اليابانية، وحصر التعامل مع تجار ألمان وهولنديين وصينيين عبر ميناء ناجازاكي فقط وتحت رقابة السلطة المركزية.

ثم شهدت هذه الفترة ولادة الوحدة السياسية والإدارية والقومية على قاعدة سلطة مركزية صارمة، ونظام للقيم تمسكت به الطبقة العسكرية الحاكمة بقيادة الشوغون، مستمد من الديانة الكونفشيوسية والكونفشيوسية الجديدة يدعى "بوشيدو."

وكان شعار النهضة الجديد في عصر الميجي هو:

)التكنيك غربي، أما الروح فيابانية.(

ويقصد بذلك استيراد الوسائل الغربية، مع تجريدها من تحيزاتها القيمية والحضارية وخلفياتها الأيديولوجية.

)وإمعانا في تحصين الهوية اليابانية وضمان تلاحمها ظهر ما يسمى "الكوكوتاي" بوصفها أيدولوجية قومية متشددة، تجلت في تماهي العائلة والأمة والدولة؛ لتترسخ في شكل مقولات: أرض اليابان مقدسة ولا يجوز أن تدنسها أقدام الغزاة، الإمبراطور مقدس وهو رمز اليابان، شعب اليابان متجانس والخدمة العسكرية إجبارية على الجميع دون تمييز.(

"أضواء على سياسة التفاهم والغفران في الفكر الياباني المعاصر" لمسعود ضاهر.

كما أن (من اللافت للنظر أن توجهات السياسة التعليمية كانت تشدد على نشر الروح الوطنية، وحب اليابان، وتمجيد الإمبراطور، والحفاظ على الهوية، وترسيخ التقاليد) كما يقول بو نعمان.

ولم يكن يسمح للمؤسسات الغربية التربوية بالعمل في اليابان، وظلت الدولة تحتكر قطاع التعليم وتشرف عليه إشرافا مباشرا في مختلف مراحله؛ كي لا تسمح لأي جهة خارجية بالتأثير في الشبيبة اليابانية.

ناهيك عن الاستماتة في الحفاظ على اللغة اليابانية، والإصرار على ترجمة المعارف الأجنبية لا نقلها بلغتها والتي تحمل روح حضارتها الأم.

)آمن اليابانيون بأن إبداع أي أمة لا يمكن أن يكون إلا بلغتها الوطنية، فبنوا تعليما حديثا داخل حيز اللغة اليابانية ونطاق الهوية القومية.(

قارن ذلك الموقف الأخير بما تراه من الحكومات بل من بعض دعاة النهضة في كافة الجامعات وطبقات التعليم العربية المختلفة من التدريس بلغة المحتل وثقافته وتاريخه وآدابه، واعتبار ذلك جوهر التقدم والتطوير والتحديث!

قرنان ونصف من سياسة الانعزال والحيطة في عهد توكوغاوا، تلاها سياسة انفتاح حذر في عهد الميجي.

هذا الردع الوقائي والحماية العقدية والفكرية من الاختراق هو الواجب على كل أمة تريد النهوض ولها رسالة تريد تأديتها، ونحن أولى من اليابانيين الوثنيين بذلك.

هذا التماسك الاجتماعي الشديد والمعتمد على التجانس اللغوي والديني والقومي وروح الساموراي المحاربة والسابحة في شرايين المجتمع الياباني يشابه ما يسميه ابن خلدون بالعصبية ويعتبرها أساس عظمة أي أمة ومجتمع.

وبقدر هذه الصلابة لدى الأمم تحمي تراثها ومجتمعها ورسالتها من التلوث، وتستطيع التبشير به عالميا كمنتج خاص بها ومتولد عنها لم يشاركها غيرها في صناعته.

أما كُتّابنا العرب ودعاة النهضة المعاصرون فيدعون لاستيراد كل ما تقع عليه أعينهم ويخلبهم بريقه من المنتجات الفكرية والمعنوية -فضلا عن المنتجات المادية- لدى الغرب والشرق؛ فيفتحون حصوننا للغزو المعولم ونغوص به في مزيد من التيه.

وأحسنهم طريقة من يريد غربلة علوم الغرب مع غربلة تراث دينهم وإسلامهم وشريعتهم، ولا أدري بأي مصفاة يغربلون ساعتها..؟!!

هذه خطة مرض وموت محقق، لا علاج ويقظة.

٤) -حركة النهوض الياباني قامت على أصول فلسفية وفكرية ومراكمات أدبية طويلة، وليس على مجرد التوسع المادي والصناعي.(

"التجربة اليابانية" سلمان بو نعمان ص٢٩.

وفي شريعتنا وبها وعنها يمكن تفجير أنهار ومحيطات من الحركية العلمية التي ستقوم وتتوسع في ظلها وتحت رعايتها وكنفها؛ فقط نحتاج لمن يفجر هذه الطاقات والعلوم المستنبطة والمبنية عليها والمتسلحة بها في مواجهة الذوات الحضارية الأخرى.

في كافة المجالات الإنسانية كالسياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والتربية والقانون والأدب والفكر والعسكرية إلخ، يمكن إقامة ذاك الصرح أيسر بكثير من الأمم الأخرى التي بدأت من الصفر أو كادت.

وقد ذكر نور الدين حاطوم في "تاريخ النهضة الأوروبية" أن:

)حركة الإحياء في الغرب لم تبدأ بالنظر للمستقبل، وإنما بدأت بتنقية التراث، ومحاولة استجلاب أحسن ما فيه من أفكار وإحيائها، فذهبوا إلى التراث الوثني؛ اليوناني والروماني على حساب المسيحية، وبدأوا يستلهمون منه فكرة المنطق وفكرة البحث العلمي والأفكار الأخرى التي رأوها نافعة، ثم أعادوا هذا النافع بإحيائه، وبدأوا في النظر للمستقبل.(

أي أنهم قاموا بحركة رجعية للخلف قبل التقدم للمستقبل.

ماذا يساوي التراث اليوناني والروماني -فضلا عن التراث الياباني والصيني- الذي بنى عليه الأوروبيون بدايتهم في جانب شريعتنا الغراء وفروعها الرصينة الضاربة جذورها في الأرض البالغة عنان السماء..؟!

لو ضربنا مثلا بالقانون ؛ ففي نظرية العقد تتوسع بعض مذاهب أهل الإسلام كمذهب الحنابلة بما لا يعرفه القانون الحديث أصلا، فقد ذكر الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه "ابن حنبل" ف/٢٢٨ :

)أن علم أحمد بالآثار كان يسعفه في فتح أبواب للشروط ظن غيره ممن لا يعلم السنة كعلمه أنها مغلقة، فدراسة أحمد للآثار جعلته يفهم أن منطق الفقه الأثري يوجب الإطلاق والإباحة حتى يقوم دليل التقييد والمنع.(

وقال الشيخ الزرقا في "المدخل الفقهي العام" ص٥٥٨ في مقارنة مذهب أحمد بالشرائع العالمية والفقه الروماني:

)وهذا الاجتهاد الحنبلي وما على أساسه وغراره في فهم نصوص الشريعة حول مبدأ سلطان الإرادة العقدية لا ينقضي منه إعجاب المتأمل، وهو الاجتهاد الجدير بالخلود فهو في باب العقود والشروط كالأفق الفسيح واسع الحدود، ولكن حدوده هي الطبيعة نفسها!

ولا سيما إذا عرفنا أن مبدأ سلطان الإرادة الذي قرره الاجتهاد الحنبلي منذ اثني عشر قرنا استنباطا من نصوص الشريعة الإسلامية الخصيبة وأصولها المحكمة الواضحة لم تكن لتعرفه أو لتفهمه الشرائع العالمية والفقه الروماني، ولم تنتبه إليه الأفكار التشريعية والاجتماعية في أوروبا إلا منذ قرنين .(

-ففي مذاهب أهل الإسلام وأئمة الشريعة من النظريات والقواعد والأصول التي تقيم العدل وتبسط الخير ما يفوق قوانينهم البالية بما لا يدرك، لكن هذه الثروة العظيمة تحتاج لجيش جبار من العلماء وكتائب تتلو كتائب تستخرج هذه الكنوز من تراثنا؛ لتقوم عليها نهضتنا التشريعية والقانونية في ظل دين الله الخاتم.

أما في الأموال والاقتصاد والبنوك فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك في العقود الخمسة الأخيرة قابلية مذاهب الأئمة الرحيبة لكافة المسائل والقضايا المالية المعاصرة خصوصا والفقهية عموما، وهذا دليل على ما سواها من قضايا الجنايات ومسائل القضاء وغيرها .

انظر مثلا مقال "المؤسسات المالية الإسلامية: واقعها، تحدياتها و كيفية مواجهة التحديات" لترى جانبا مما أقول.

والبنك يعد من أهم المؤسسات المركزية في الدول القومية الحديثة.

ومعالجة مشاكله وصيغه ووضع الحلول بما يوافق الشرع ويبتعد عن المنهيات من الربا والغرر والغش، وفي نفس الوقت يحقق نجاحا وازدهارا وانتشارا برؤوس أموال لا تكف عن الزيادة هو نجاح باهر، فما بالك لو تحولت أنظمة بكاملها لحكم الإسلام ووفق شريعته كيف يكون النجاح؟!

ومن أبرز الصيغ والحلول التي اقترحوها وطبقت شركات التأمين الإسلامية التي لم تظهر إلا بعد صدور الفتاوى المجمعية التي قدمت صيغة التأمين التعاوني بديلاً عن التأمين التجاري المفتى بتحريمه .

هذا مثال فقط لما يكن أن يقدم من حلول شرعية للمسائل المعاصرة، وتفصيل هذين المثالين القانوني والمالي تجدهما في مقالنا "بين الشريعة والقانون وأهلهما."

وقل مثل ذلك عن كل العلوم والفنون وفي كافة المجالات.

**خاتمة:**

قال مالك بن نبي:

(إذا كان اليابان قد بنى مجتمعا متحضرا؛ فهو قد دخل الأشياء من أبوابها، فدرس الحضارة الغربية بالنظر إلى حاجاته، وليس بالنسبة إلى شهواته .. فلم يصبح من زبائن الحضارة الغربية يدفع لها أمواله وأخلاقه.

أما نحن فقد أخذنا منها كل رذيلة، وأحيانا نأخذ منها بعض الأشياء الطيبة التي قدرها الله لنا).

(إن اليابان وقف من الحضارة الغربية موقف التلميذ، ووقفنا منها موقف الزبون.

إنه استورد منها الأفكار خاصة، ونحن استوردنا الأشياء خاصة.

إن اليابان كان خلال سنوات ١٨٦٨- ١٩٠٥ ينشئ حضارة، وكنا نشتري بضاعة حضارة، فكان البون شاسعا والخلاف جوهريا).